

مراجعة كتاب يوسف إبراهيم يوسف

إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام

القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، رقم (٢) من سلسلة موسوعة الاقتصاد الإسلامي،
١٩٨١م، [٦٢٣ صفحة من القطع الكبير].

مراجعة : محمد علي القري

خلاصة الكتاب:

١- يدور هذا الكتاب حول "البحث عن أسلوب إنمائي يستطيع إن يأخذ بيد العالم الإسلامي إلى مدارج الرقى ومعارج التقدم" (ص ٧) والمنهج لاكتشاف هذا الأسلوب - كما يقول الكاتب- هو الاعتماد على القرآن الكريم والسنة الشريفة المشهورة والحسنة والفكر الإنمائي الإسلامي في كتاب نهج البلاغة وكتاب الخراج لأبي يوسف وكتابات المعاصرين من ذوي الريادة والدراسة المتأنية والدقيقة للتطبيق الإسلامي في صدر الإسلام. يعتقد الكاتب بأن المناهج المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد الإسلامية في زمننا الحاضر هي إما رأسمالية أو اشتراكية أو المزيج من النهجين.

وعلى الرغم من إن الرأسمالية قد نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي في غرب أوروبا، والاشتراكية في مناطق أخرى من العالم إلا إن كلا المنهجين قد فشل فشلاً ذريعاً في العالم الإسلامي وليس المنهج المختلط بأحسن حظ منهما. والسبب -في اعتقاد الكاتب- هو أن قدرة أي منهج على حفز الأفراد وتحريك مشاعرهم وتوظيف طاقاتهم في التنمية إنما يتحقق بتوافق أفكار الأفراد ونظرتهم إلى الكون والحياة والإنسان في الأفكار الرئيسية التي يتكون منها المنهج. والأفكار المطروحة على ساحة الفكر الإنمائي في العالم الإسلامي تعجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية لفقدتها التوافق مع البيئة والقدرة على تجنيد طاقة الجماهير. ومع ذلك فإن هذه الأفكار هي - كما يقول الكاتب- المسيطرة على الفكر الاقتصادي في مجال التنمية (ص ٦٦).

٢- ولدراسة آثار تطبيق هذه المناهج المستوردة يتخذ الكاتب العالم العربي منطقة ممثلة للعالم الإسلامي فيبين إن العالم العربي على الرغم من امتلاكه كل مقومات التنمية المادية والمعنوية ممثلة بالموارد الطبيعية والبشرية وبالعمق المشجعة والحافزة على التقدم إلا إن الأطر الثقافية والأنظمة السياسية غير قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية. إن الأفكار السائدة في أدبيات التنمية الاقتصادية والتي تدعو إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي لحل مشكلة تدني مستويات الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار القومي وكذلك الإستراتيجية المعتمدة على التسهل في التوزيع غير العادل للدخل في سبيل خلق فئة من المجتمع قادرة على تحقيق معدلات عالية من الادخار يقول الكاتب إن هذه السياسة لم تؤد إلا إلى التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الغربية أو الشرقية (ص ٧٧). إن الحل يكمن - في رأي الكاتب - في الوحدة العربية المستمدة من قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا...﴾^(١) والمعتمدة على المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية.

٣- ثم ينتقل الكاتب إلى معالجة ما أسماه بمشكلة الاستقطاب في مناهج التنمية في العالم الإسلامي فيبين إن المثقفين في دول العالم الثالث - وبصورة خاصة الاقتصاديين - قد انقسموا إلى مؤيدين للشرق أو الغرب. ولقد أدى الاستعمار القديم والجديد إلى تكريس هذا الاستقطاب وعلى الرغم من أن ديننا الحنيف لا يرفض الانفتاح على الفكر الإنساني، إذ الحكمة ضالة المؤمن، إلا أنه يرفض هذا الاستقطاب ولا يقبله.

٤- ثم يتعرض الكاتب في الفصل الثالث إلى الفكر الإسلامي والتنمية الاقتصادية على مر التاريخ فيقول إن الفكر التنموي في الإسلام جاء ضرورة لفهم الدين الإسلامي ولتحقيق أعمار الأرض ولذلك فإن الكاتب يعتقد إن المفكرين المسلمين هم أول من أسهم في إثراء الدراسات الاقتصادية في مجال التنمية إلى حد أفرادها في مؤلفات خاصة وإن هذا الفكر نشأ في البداية في أحضان الفقه وعلوم التفسير (ص ١٣٣). كما يتوصل إلى نتيجة مفادها إن الفكر الإنمائي ضمن دراسات الفقه لم يتأثر بالأحوال السياسية أو الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية، فقد استمر في العطاء من الناحية النظرية. كما إن الكتاب فيه لم يقفلوا باب الاجتهاد كما كان الحال في الفقه.

ويدلل الكاتب على سبق الفكر الإنمائي للمسلمين بحقيقة إن الفقهاء المسلمين قد تعرضوا لموضوع الزكاة وإن الإسلام كان له موقف واضح من التخلف الاقتصادي الذي يعتقد أنه مرادف

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٣.

للفقر، وأن للإسلام خطة في القضاء عليه وتحقيق الغنى والتقدم الاقتصادي (ص ١٣٧) كما إن الفكر الإنمائي الإسلامي قد أخذ بيد المجتمع الإسلامي في طريق التقدم والازدهار، وقد سبق إلى مفهوم تقسيم العمل من خلال حديث: "اختلاف أمي رحمة"^(٢).

ويتعرض الكاتب بعد ذلك إلى الفكر الإنمائي الإسلامي الحديث - كما وصفه - مثل بعض كتب الدكتور شوقي الفنجرى والدكتور أحمد النجار والأستاذ محمد باقر الصدر. بعد ذلك يقدم الكاتب دراسة مستفيضة للأفكار التنموية عند الإمام علي كرم الله وجهه فيتعرض لمفهوم العمارة مستخلصاً إياه من مقدمة العهد الذي كتبه الإمام للاشتر النخعي، حين ولاه مصر والذي ربط فيه جباية الخراج بعمارة الأرض. وهدف التنمية الاقتصادية ضمن هذه الأفكار هو إقامة مجتمع المتقين وهو المجتمع الذي يتمتع بأعلى مستوى من طيب الماديات والتزام تقوى الله تعالى (ص ١٥٥). كما يقول الكاتب إن علياً رضي الله عنه قد تنبه إلى أهمية التوزيع في المجتمع الإسلامي، وأنه قد قدم منهجاً لتحقيق العدالة في التوزيع معتمداً على دور الدولة في تحقيق التنمية وضمان التوزيع العادل. ومن قراءة الكاتب للوثيقة المذكورة يخلص إلى أن من وسائل التنمية الاقتصادية المباشرة تشجيع الدولة للمبادرات الفردية، أما غير المباشرة فعمل أهمها تحقيق التماسك الاجتماعي وإقرار الأمن والنظام. وفي آخر هذا الجزء يخلص الكاتب إلى نتائج مفيدة حول دور الادخار الخاص في التنمية معتمداً على قول علي كرم الله وجهه "ولا يتقلن عليك شيء خففت به المؤنة عنهم فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وترزين ولايتك" (ص ١٧٩).

ثم ينتقل إلى الفكر الإنمائي عند أبي يوسف في كتابه الخراج وبصفة خاصة اقتراح أبو يوسف إحلال خراج المقاسمة (نسبة من الناتج) محل خراج الوظيفة (مبلغ مقطوع) لإصلاح ما خرب من الأراضي الزراعية، وفرض العشر على أرض القطائع بدلاً من نسبة الخراج لتخفيف المؤنة على صاحب الإقطاع. والأسس التي تقوم عليها التنمية عند أبي يوسف - في اعتقاد الكاتب - هي سيادة العدل والإنصاف والمحافظة على الملكية الخاصة. والتدخل الإيجابي للدولة في المجال الاقتصادي.

والنتيجة التي نصل إليها في هذا الفصل هي إن هدف التنمية هو إقامة مجتمع المتقين وأن مفهومها القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى المشكلة الاقتصادية أما حكمها في ظل الإسلام (وجوب وحرمة وندب وكرهة وإباحة) فهو يميل إلى أنها واجب (ص ٢١٤).

(٢) سنين بعد قليل إن هذا حديث لا أصل له.

٥- وفي الباب الثاني يقدم لنا الكاتب منهجه في التنمية الاقتصادية، فيقول إن هذا المنهج يتمثل في الطريق الذي يسلكه الفكر الإسلامي للنهوض بالمجتمع والخروج به من وضع لا يرضاه الإسلام إلى الوضع الذي يرضاه الإسلام والمتمثل في الحياة الطيبة كما وصفها عز وجل: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾^(٣). ويرتكز تحقيق التنمية الاقتصادية في نظر الكاتب على تصفية وحسم النزاع المذهبي بين اليمين واليسار في العالم الإسلامي فهناك تناقض بين كون دين الدولة هو الإسلام بينما هي تخضع في شؤون الاقتصاد للفكر الشيوعي أو الرأسمالي. إن هدف الصراع بين المذاهب المستوردة والدين الإسلامي هو محاولة القضاء على الإسلام، ولذلك فإن أول شروط التنمية الاقتصادية أن تكون الأمة على قلب رجل واحد (ص ٢٣١). أما الخطوة التالية فهي بناء الإنسان على قيم الإسلام وتربيته التربية الإسلامية الصحيحة. ثم يأتي إلى تفصيل دور الفرد كإنسان في معركة التنمية الاقتصادية وكيف يربي الإسلام هذا الفرد وإلى دور مفهوم العبادة كقيمة في منهج التربية الإسلامي الذي - في رأي الكاتب - يزرع في الأفراد قيمًا متعددة لها صلة بموضوع التنمية الاقتصادية، مثل الحث على العلم والعمل، وكذلك يقدم للمجتمع التعاليم الإسلامية في مجالات المال والإنتاج والاستهلاك (ص ٢٦٠). ثم يتحدث الكاتب عما سماه شروط تحقق التنمية فيقول أنها الأمن والاستقرار وسيادة النظام. وأن الإسلام في منهجه التربوي قام بغرس قيم تجعل هذه الشروط متوافرة وهي الخلافة عن الله ولزوم الجماعة والمحافظة على الوقت. أما العمل وضرورته، والمحافظة على المال وزيادة الإنتاج ونمط الاستهلاك فإنها قيم يعتبر توفرها قيامًا فعليًا للتنمية (ص ٢٦٦).

ثم ينتقل الكاتب إلى دور التأخي والتكامل الاقتصادي بين الشعوب الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية فيقول إن فكرة التكامل هذه تقتضي توحيد منهج التنمية ولن يكون الحل إلا بالتزام المنهج الإسلامي الذي سوف يخلص الشعوب الإسلامية من التبعية والاعتماد على الخارج في استيراد رأس المال والذي يتنافى في رأيه مع التنمية الحقيقية (ص ٢٨٥). كما إن التكامل المذكور سيمكن من الاستفادة من فوائض البترول التي يعتقد أنها حق لجميع المسلمين (ص ٢٨٧).

٦- ثم يبدأ الكاتب في معالجة مسهبة لموضوع الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي يصل بعدها إلى استنتاج مفاده إن السبب الجوهرى لاختيار الإسلام لهذا التنظيم الفريد للملكية والذي

(٣) سورة النحل الآية ٩٧.

يحقق التوازن بين الملكية الخاصة والعامة هو اعتبار إن هذا التنظيم وسيلة إنمائية وحافز من حوافز التنمية (ص ٣٣٣). فتنظيم الملكية في الإسلام - في رأي الكاتب - وسيلة لتحقيق التنمية. ويتطرق إلى معنى الإنفاق في قوله تعالى: ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله...﴾ الآية^(٤) فيقول أنه يشمل الإنفاق لأغراض تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن (الفضل) من المال يمثل الجهاز التمويلي للتنمية الاقتصادية في مجتمع الإسلام (ص ٣٥٣) ويقارن هذا (الفضل) بمفهوم الفائض الاقتصادي الشائع الاستخدام في أدبيات التنمية الاقتصادية.

أما الحلقة الأخيرة في المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية فهي إستراتيجية الإنتاج الإسلامي. والإنتاج كما يقول الكاتب عبادة من أجل العبادات في التصور الإسلامي (ص ٣٦٦). كما إن إنتاج ما تحتاجه الأمة هو فرض كفاية على كل إنسان قادر. وبصدد الإجابة على سؤال "لم ننتج" يقول إن إستراتيجية الإنتاج في الإسلام هي "حد الكفاية" وهذا يعني في رأي الكاتب أنه يجب تغطية حاجة المواطنين سواء كان لهم القوة الشرائية لدعم هذه التغطية أم لم يكن. ويتم تحقيق هذا الهدف بالمهجوم المباشر على الفقر، ويفرض العمل على كل قادر، وتزامن الإنتاج والتوزيع. ثم يخرج بنتيجة مفيدة هي إن الإسلام لا يوزع ثمار التنمية وإنما يوزع إمكانيات النمو من عمل وملكيات خاصة وعامة. ويعتقد إن الفكر الإسلامي من أجل تحقيق حد الكفاية في الإنتاج يقيم حكومة متدخلة تدير القطاع العام وتشرف على القطاع الخاص لتوجيه كل إمكانيات المجتمع خاصة وعامة لتوفير مستوى "حد الكفاية" (ص ٤٠٤).

٧- ثم يتطرق الكاتب إلى التفاصيل الفنية للنهوض بالقطاع الصناعي في حديثه عن الهيكل الإنتاجي في اقتصاد يسعى لتحقيق حد الكفاية فيقول أنه يختلف من الهيكل الإنتاجي المعتمد على إستراتيجية التصدير والإحلال محل الواردات أو الأمن الغذائي أو خلاف ذلك. ذلك إن إستراتيجية القطاع الصناعي الأول هي إستراتيجية الاكتفاء الذاتي، وأنها تتطلب الاستثمار في الصناعات الثقيلة والخفيفة في آن واحد. ويعتقد إن الورش الموجودة في المصانع في الوقت الحاضر قادرة بالإرادة الصادقة أن تنجز كل هذا (ص ٤١٠) إما في القطاع الزراعي فإنه يعتقد إن السبيل هو إحياء الموات بصورة جماعية. كما يقول بضرورة العودة إلى طرق الإنتاج الأصلية التي لا تعتمد على الاسمنت والحديد في المباني، وإلى وسائل النسيج اليدوية التي كانت سائدة في الأرياف، إذ أننا

(٤) سورة التوبة، الآية ٣٤.

بذلك سوف نحل مشكلتي السكن والملبس. ويعتقد الكاتب إن إستراتيجية حد الكفاية المذكورة قادرة على توليد تكنولوجيا ذاتية أكثر ملائمة للمجتمع، وأقل تكلفة وأكثر تركيزاً على عنصر العمل والاعتماد بشكل خاص على ما أسماه "تكنولوجيا الأهالي"، بعد تطويرها مع الاستفادة من التكنولوجيا العالمية.

٨- في الباب الثالث يتطرق الكاتب إلى مشكلات التنمية والمنهج الإسلامي ويخص المشكلة السكانية ومشكلتي تمويل التنمية وبناء التكنولوجيا. والمشكلة السكانية بالنسبة للكاتب ما هي إلا اختلال توزيع السكان وتوزيع الثروة في العالم العربي. أما الحل فيمكن في الإيمان بوحدة الأمة الإسلامية وإحلال المواطنة الإسلامية بدل القوميات وتحقيق التكافل والتكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية.

ويواجه تمويل التنمية مشكلة في العالم الإسلامي، لأن الاستعمار قد قسم هذا العالم بطريقة صار فيها أجزاء تعاني من نقص في رأس المال وأجزاء تتمتع بفائض كبير. وعليه فإن إمكانيات الاستثمار تختلف اعتماداً على هذا التوزيع. كما إن دول الفائض غالباً ما تستثمر جزء من ثرواتها في الدول الأوروبية والأمريكية بدلاً من تحويله إلى دول العجز. أما المنهج الإسلامي - في رأي الكاتب - لحل المشكلة فهو إزالة العوائق التي تقف حائلاً أمام انتقال رؤوس الأموال من دول الفائض إلى دول العجز سواء كانت هذه العوائق سياسية أو عقائدية أو خلاف ذلك. ويقرر إن المنهج الإسلامي لحل المشكلة بالنسبة لدول العجز هي التركيز على عنصر العمل في الاستثمار وعدم بناء خطط التنمية اعتماداً على الممكن من عنصر رأس المال فقط. كما يخالف الكاتب رأي القائلين بتدني قدرة الاقتصاد المتخلف على توفير المدخرات القادرة على تمويل التنمية، ويشير إلى أن المنهج الإسلامي القائم على الزكاة قادر على استقطاب قدر كاف من المدخرات. وإذا لم تكف الزكاة (فالعفو)، وهي الفريضة التي يمكن للدولة جبايتها والتي - وإن كان الأصل فيها أن تكون اختيارية - كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾^(٥)، إلا أنه يكون من حق الدولة في الظروف الاستثنائية أن تجبها كفريضة لازمة (ص ٥٤٢). وأخيراً يقول بضرورة تبني فكرة د. محمد شوقي الفنجري القائلة بضرورة إعلان "الجهاد المقدس" لتحقيق التنمية الاقتصادية (ص ٥٢٧).

(٥) سورة البقرة، الآية ٢١٩.

أما فيما يتعلق بمشكلة بناء التكنولوجيا في المنهج الإسلامي فإن الكاتب يصل - بعد معالجة مسهبة - إلى استنتاج أن مقومات بناء التكنولوجيا ضمن المنهج الإسلامي هي قدرتها على التوافق مع البيئة وأنها تملك القدرة على تحريك الأمة، وأن لها المرونة للمواجهة والاستجابة للظروف المتغيرة. أما كيف يمكن بناء هذه التكنولوجيا فإن الكاتب يجزم أنه كما إن المنهج الإسلامي قادر على تحقيق التنمية فإن ذلك يعني قدرته على بناء التكنولوجيا (ص ٥٩١).

تقوم

الكتاب في مجمله جيد، وهو مساهمة مشكورة للكاتب تسد - بلا ريب - فراغاً في الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي. ولقد احتوى الكتاب على معالجات جيدة لكثير من المواضيع ونعتقد أنه قد توصل إلى عدد من الاستنتاجات المهمة في مجالات التنمية الاقتصادية. لكن هناك بعض الملاحظات التي وإن كانت في رأينا لا تنقص من القيمة العلمية لهذا الكتاب، إلا أنها تثير بعض التساؤلات المفيدة في أبحاثه المقبلة، ولعل أول هذه الملاحظات متعلق بالعنوان وبخطة البحث.

فإستراتيجية وتكنيك - وكلاهما يونانيتان - تعينان إلى حد كبير الشيء ذاته كما إن الكتاب بوجه عام ليس من الدقة بحيث يستدعي استخدام كلمة تكنيك علمياً بأن استخدام الكاتب لكلمة تكنيك لم تعد الغلاف، إذ لا يوجد لها ذكر بعد ذلك فلا ندري هل قدم لنا التكنيك أم لا. أما الخطة فهي مرهقة للقارئ إذ الكتاب مقسم إلى أبواب والأبواب إلى فصول والفصول إلى مباحث والمباحث إلى مطالب والمطالب إلى فروع وهكذا، حتى لا تكاد أي صفحة تنقضي بالقراءة بدون إن يبدأ القارئ أو ينتهي من جزء من هذه التقسيمات. ويحاول الكاتب إن يلخص النتائج التي توصل إليها في كل جزء من الكتاب مما عرضه لكثير من التكرار.

والكتاب يتصف إلى حد كبير بالعمومية وربما يميل إلى أولئك الذين يعتقدون إن التنمية الاقتصادية هي علم يحتوي كل ما لا يمكن احتواؤه في العلوم الاجتماعية الأخرى. وبما إن الكاتب يعالج القضية من منظور إسلامي فقد خرج كتابه شبيهاً إلى حد كبير بالكتب التي تبحث في النظام الاقتصادي الإسلامي. فتارة هو يسهب في موضوع الملكية وأخرى في موضوع التوزيع وما إلى ذلك. وربما نجد العذر للكاتب لأنه يحاول الوصول إلى نتائج تنموية من تحليل هذا النظام. لكن الكاتب في اعتقادنا كان شديد التحمس إلى حد أوقعه في كثير من المحاذير. فمن جهة يبدو إن

الكاتب يريد أن يفسر كل شيء على أنه إنما صيغ هكذا لأغراض تتعلق بالتنمية فنظام الملكية في الإسلام جعل كما هو لأن هذا يحقق التنمية. وهذا استنتاج لا نوافق الكاتب عليه، ولعله يمكننا القول بأن نظام الملكية في الإسلام ساعد أو هو يساعد على تحقيق التنمية، لكن لا نجد تبرير الكاتب النظري كافيًا للقول إن هدف ذلك النظام هو تحقيق التنمية. ثم يضيف الكاتب إن الفكر التنموي في الإسلام جاء ضرورة لفهم الدين الإسلامي وإن المفكرين المسلمين أول من أسهم في إثراء الدراسات الاقتصادية في مجال التنمية إلى حد إفرادها بمؤلفات خاصة (ص ١٣٣)، لكنه لا يقدم لنا أي دليل على هذا الاستنتاج القوي سوى عبارة من كتاب المذهب الاقتصادي في الإسلام للدكتور محمد شوقي الفنجري تحدث فيها عن الاقتصاد الإسلامي وليس عن التنمية الاقتصادية. ويقول إن المسلمين قد سبقوا إلى مفهوم تقسيم العمل وقد أخذوه من حديث "اختلاف أممي رحمة" ومع إيماننا الكامل بإمكانية أن يكون المسلمون قد سبقوا إلى هذا المفهوم بالفعل، لكننا نشك أن يكونوا قد وصلوا إليه اعتمادًا على حديث لا أصل له (انظر ص ٧٦ من المجلد الأول من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٩١هـ).

كما يفسر إجماع الفقهاء على: وجوب صرف إيرادات بيت المال في مصالح المسلمين العامة بأنه دعوة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإن النفقات العامة في الدولة الإسلامية الأولى على يدي رسولنا الكريم ﷺ والخلفاء الراشدين كان أغلبها يوجه لأغراض التنمية الاقتصادية (ص ٣٤٩). ولا نراه قدم دليلاً كافيًا يستند عليه للوصول إلى هذا الاستنتاج القوي إلا إذا كانت التنمية الاقتصادية هي مرادف للإنتاج الحكومي!

ويفسر الكاتب أي تناول لموضوع الفقر في كتب الفقهاء بأنه "موقف الإسلام من التخلف" (ص ١٣٧) مع أننا نعلم إن الفقهاء لم يفهموا الفقر، الذي اعتبره الكاتب مرادفًا للتخلف، من منطلق تنموي كمعوق للتنمية الاقتصادية، ولذلك لا يمكن أن نقول أنهم سبقوا إلى نتائج نعلم أنها لم تخطر لهم على بال.

والشيء ذاته يظهر مرة أخرى عند معالجة الكاتب للفكر الإنمائي عند المسلمين. فهو يفسر قول علي كرم الله وجهه "فأفسح في أموالهم وواصل حسن الثناء عليهم.. الخ" (ص ١٦٥) بأنه يعني تشجيع الدولة للمبادرات الفردية، وانتهاجها لمنهج الاقتصاد الحر الذي يفسح المجال للأفراد لتملك وسائل الإنتاج. وربما يكون هذا هو المنهج الذي أراده علي كرم الله وجهه، لكن من

المؤكد إن هذه العبارة ليست مصدر اكتشافنا له، إذ أننا بذلك نحمل اللفظ فوق ما يحتمل. فالمبادرات الفردية والاقتصاد الحر وتملك الأفراد لوسائل الإنتاج هي عبارات لها معان أيولوجية واضحة في القاموس الاقتصادي الحديث نفضل أن يبق اسم علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعيداً عن الارتباط المذهبي بها.

وكذا عند تناول الكاتب لفكر أبي يوسف. فهو يصر على إن كتاب الخراج هو كتاب منهجي (Textbook) في التنمية الاقتصادية مع أننا نعلم إن أبا يوسف لم يهدف إلى الكتابة في التنمية الاقتصادية بل في الخراج. ومع أننا نوافق على إن هناك أفكاراً كثيرة وردت في كتاب الخراج هي موافقة للاستنتاجات التي تقدمها لنا أدبيات التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر لكن ما يحدث في حقيقة الأمر إننا نأخذ الأفكار من الأدبيات المذكورة ثم نبحث عما يوافقها في كتاب الخراج.

أما المساهمات الحديثة في مجال التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي فإن استعراض الكاتب لم يتضمن إلا كتباً في النظام الاقتصادي الإسلامي، مع إن هناك أكثر من بحث يتناول الموضوع بشكل مستقل يبدو إن الكاتب لم يطلع عليها (مثل كتاب الإسلام والتنمية الاقتصادية، د. شوقي أحمد دنيا، دار الفكر العربي، ١٩٧٩م).

ويقدم لنا الكاتب بعض الاستنتاجات والأحكام التي لا يقدم لنا ما يبررها نظرياً أو ما يستند عليه في الوصول إليها. فاستنتاجه إن علياً قال "بتدخل الدولة بتحديد الأسعار" (ص ١٧٠) يستقيه من عبارات له كرم الله وجهه نرى أنها تربط - بشكل لا لبس فيه - بين التسعير والاحتكار فكان الأولى توضيح هذه النقطة سيما وأن موضوع التسعير من الأمور الخلافية لدى الفقهاء.

كما يفهم الكاتب حديث الرسول ﷺ "لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع .. الحديث" (ص ٣٧٣)، أنه وصف لعوامل الإنتاج التي يستخدمها الاقتصاديون في التحليل النظري وأن الله سبحانه وتعالى يسأل العبد، عن إنتاجه أيضاً بالمعنى الاقتصادي للكلمة ولا نرى إن هناك أي جدوى للاقتصاد الإسلامي من مثل هذا النوع من التفسيرات.

كما يدعو الكاتب إلى إعلان الجهاد المقدس لتنمية الاقتصاد والجهاد المقدس لا يمكن إلا أن يكون لإعلاء كلمة الله ولا نرى التنمية الاقتصادية مرادفة - بالضرورة - للمعنى المذكور مع أننا نعتقد حازمين أنه إذا أريد بها وجه الله كانت كذلك ولكن الكاتب لا يفصل في هذا مع أنه مهم. كما لا يقدم لنا علام استند في قوله إن حكم التنمية الاقتصادية أنها (واجب)؟ (ص ٢١٤).

ويصف الكاتب القطاع التجاري بأنه قطاع إنتاجي مهم في التنمية الاقتصادية (ص ١٦٩) وهذا مخالف لما نقرأه في كتب التنمية الاقتصادية الوضعية، فكان الأولى أن يقدم لنا تبريره النظري لهذا الاستنتاج، أو لماذا كان استهداف حد الكفاية للقطاع الصناعي مرادف للتوزيع العادل. بل كيف يبرر نظرياً نتيجته التي مفادها إن استهداف حد الكفاية للقطاع الصناعي قادر على توليد تكنولوجيا ذاتية؟

ويبدو إن الكاتب يميل إلى وجهة النظر المسيطرة على أدبيات التنمية في العالم الغربي والقائلة بأن الأصل في المجتمعات بأن تكون متخلفة. فهو يرى إن بداية عصر التنمية الاقتصادية في العالم العربي هو عهد محمد علي في مصر. والواقع إن عهد محمد علي لم يكن إلا بداية التخلف الاقتصادي فاجتمعات الإسلامية كانت متقدمة وكان لديها قدرة ذاتية على النمو حتى بدأ عصر الاتصال الثقافي والاقتصادي بأوروبا وزج بهذه المجتمعات في خضم العلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها أوروبا الغربية وتديرها لمصالحها الذاتية.

والكاتب يعرض لكثير من الأفكار السائدة في أدبيات التنمية الاقتصادية المعاصرة ولكن بأسماء مختلفة ثم يقول أنها المنهج الإسلامي. فإستراتيجية حد الكفاية والمحموم المباشر على الفقر تشبه إلى حد كبير ما يسمى بإستراتيجية توفير الحاجات الإنسانية الأساسية (Basic Needs Approach). أما سبيل النهوض بالقطاع الصناعي والمعتمد على الاستثمار في وقت واحد في كل أنواع الصناعات فهو شبيه بما يسمى بإستراتيجية الدفعة القوية (Big Push). كما إن كثيراً من الأفكار المتعلقة بتلك التكنولوجيا والتركيز على عنصر العمل وسياسة الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية أفكار موجودة في كتب التنمية ولا نحتاج إلى نسبتها إلى الإسلام. نحن لا نقول بأنها متناقضة بالضرورة مع المنهج الإسلامي ولكننا نجد حرجاً في أن ننسب إلى الإسلام أو إلى العلماء والفقهاء المسلمين الأفكار التي نعلم إن الفكر الإسلامي ليس المصدر الأصلي لها. وهذا جزء من ميل لدى الكاتب -يلمسه القارئ بسهولة- إلى تسمية كل فكرة يراها مقبولة عملياً بأنها المنهج الإسلامي في التنمية. فلا نرى -على سبيل المثال- إن فكرة إزالة العوائق والسماح بانتقال رؤوس الأموال من دول الفائض إلى دول العجز في العالم العربي يجب أن تنسب إلى الإسلام مجرد أنها فكرة وجيهة.

والتنمية عند الكاتب مفهوم رومانسي أكثر منه معادلات اقتصادية فهو يدخل في نقاشات مسهبة حول دور الفرد والتربية.. الخ إلى حد يعتقد معه القارئ إن تحقيق التنمية هو ضرب من المستحيلات في عصرنا الحاضر لعمق التغيرات الاجتماعية والثقافية والتربوية التي يجب أن تحدث حتى تسهل حصول التنمية.

ومع إن في الكتاب كثير من التكرار نسبة إلى تلخيص الكاتب ثم إعادة جمع الأفكار في كل فصل وباب إلا أننا لا نشك البتة في أنه قد أثار الانتباه إلى كثير من النواحي النظرية للتنمية الاقتصادية والتي تحتاج إلى مزيد من البحث والتمحيص للوصول إلى استنتاجات من منظور إسلامي. والله نسأل أن يثيب الكاتب على جهده المشكور وأن يجزيه عن قرائه خير الجزاء.

د. محمد علي القرني

أستاذ الاقتصاد المساعد - قسم الاقتصاد

جامعة الملك عبد العزيز - جدة